الطاقة والتنمية وآفاقهما المستقبلية في الوطن العربي

د. قاسم شاكر الفلاحي
مركز دراسات وبحوث الوطن العربي
الدراسات الجغرافية/ الجامعة المستنصرية

المقدمة :

ترتبط الطاقة بعملية التنمية ارتباطاً عضوياً من حيث إنها المصدر الوحيد للمقدرة على اداء جميع انواع العمل الذهني والجسدي والآلي وكما كان العمل بجميع اشكاله يشكل القاعدة الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأن توافر الطاقة بالشكل المناسب وبالقدر المطلوب لاداء العمل اللازم يعد شرطاً ضرورياً لاحداث التنمية. وعلى الرغم من ان هذا الارتباط العضوي بين الطاقة والتنمية نشأ مع بداية الحضارة الانسانية . فأهميته لم تظهر الى حيز الدراسة والاهتمام الا مع التغيرات الكبيرة التي واكبت الثورة الصناعية في أوربا والولايات المتحدة ولكن نظراً الى توافر مصادر الطاقة مثل الفحم بكميات كبيرة مع استمرار الاعتماد الواسع على الطاقة الحيوانية والبشرية في النقل والاعمال الزراعية فإن الاهتمام بالعلاقة بين استهلاك الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي لم يرق الى مستوى القضايا الكبيرة في السياسات القطرية والعلاقات الدولية الا بعد منتصف القرن الماضي عندما حل الفحم كمصدر اول للطاقة ولاسيما بعد تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام ١٩٦٠[١]. ولقد

اظهرت الدراسات الاولية التي تمت في السبعينات انه طوال مدة توافر الطاقة بكلفة ضئيلة كانت معدلات استهلاك الطاقة تعادل او تزيد على معدلات النمو الاقتصادي متمثلاً في نسبة الزيادة في اجمالي الناتج المحلي (GDP) أي ان العلاقة الرقمية بين نسبة الزيادة في الطلب على الطاقة ونسبة الزيادة في اجمالي الناتج المحلي كانت تساوي واحد او اكثر حسب مستوى النمو وكفاءة استعمال الطاقة في مختلف الدول الصناعية والنامية .

ومن المعروف ان البلدان النامية ومنها الاقطار العربية تواجه صعوبات داخلية معقدة وعراقيل وضغوط خارجية فيما يخص بالعلاقة بين الطاقة والتنمية منها شروط التبادل التجاري والمديونية وتحكم الدول الصناعية القليله في شؤون العالم والتكنولوجيا والمال والامن العسكري كل هذا يجعل العلاقة بين الطاقة والتنمية في الدول النامية تختلف اختلافاً اساسياً عما عليه في الدول الصناعية وينعكس ذلك على الاقطار العربية[٢].

يهدف البحث الى التعرف على اهمية الطاقة وعلاقتها بالتنمية في اقطار الوطن العربي من خلال دراسة الوضع الحالي في الوطن العربي وما يعانيه من مشكلات اقتصادية وما يعانيه من تجزئة سياسية انعكست على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية.

أولاً. الوضع الحالي للطاقة في الاقطار العربية :

إذا كانت العلاقة بين الطاقة والتنمية في الدول الصناعية والنامية المستوردة للطاقة تتمثل في كون الطاقة المصدر الوحيد للقدرة على اداء العمل ومن ثم احداث التنمية فإن هذه العلاقة في الوطن العربي تزداد قوة وخطورة لان النفط والغاز لا يوفران المصدر الوحيد للطاقة من اجل التنمية المحلية فحسب بل الاهم من ذلك هو الاعتماد شبه الكلي على تصدير النفط وبدرجة اقل الغاز الى اسواق العالم من اجل الحصول على العائدات المالية اللازمة لمتطلبات الاستهلاك

والاستثمار من اجل التنمية العربية ومما يزيد من خطورة هذا الدور المزدوج للعلاقة بين الطاقة والتنمية العربية ويجعل التصدي للتحديات الانسانية وغيرها التي تواجه الامة العربية امراً في غاية الصعوبة هو الواقع الذي تعيشه البلدان العربية.

واهم الخصائص التي يمتاز بها هذا الواقع يمكن تلخيصها بما يأتي :

١. التخلف الاقتصادي والاجتماعي :

على الرغم من تقدم في مجال التنمية في الاقطار العربية خلال العقدين او الثلاثة عقود الماضية لا تزال خصائص التخلف الاساسية تسود الوطن العربي وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حصل في التعليم لا تزال نسبة الامية تشكل نحو ٤٠٪ بشكل عام(٣).

هذا من حيث الكم اما عن الكيف فمن المتفق عليه ان مستوى التعليم قد انخفض مع انتشاره عبر الوطن العربي كما ان الاقطار العربية التي نجحت في اعداد وتأهيل عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد لم تنجح في ملاءمة العرض مع الطلب في العمل لديها او في الاقطار العربية.

أما طبيعة اقتصاديات الاقطار العربية فهي تعتمد اساسا على انتاج وتصدير عدد قليل من المواد الاولية واستيراد الجزء الاكبر من حاجاتها الغذائية والصناعية مع أستيراد المزيد من الخبرات التكنلوجية الاجنبية اما عن مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية فهي تعد ايضاً دون اللازم لاحداث التقدم المنشود في الوطن العربي بشكل عام كما ان مستوى الاستثمار في البحث العلمي وتحسين الانتاجية المحلية لا يزال اقل من المعدل العالمي بكثير ودون المعدلات التي وصلتها بعض الاقطار النامية ومن خصائص التخلف التي يتسم بها الوطن العربي هو بطء التطور والتقدم في الاقطار المؤسسي لانظمة الدول والمؤسسات الاهلية

كل هذا يجعل من البلدان العربية منظمة متخلفة عن موكب الحضارة المعاصرة على الرغم من مظاهر التقدم المستوردة من الخارج[٤].

٢. التجزئة السياسية :

نظراً الى دخول البلدان العربية عصر الاستقلال القطري منفردة وتحت ظروف متباينة وفي اوقات متفاوتة فقد كان من الطبيعي ان انتشار التجزئة السياسية في الوطن العربي الواحد ولا شك ان اكبر تحد يواجه البلدان العربية اليوم هو العمل على الحد من التجزئة القطرية وما تسببه من انقسامات حادة في معالجة قضايا التنمية والأمن ذات الطابع المشترك.

٣. تشتت الموارد الاقتصادية :

لا شك من ان بين الاثار الضارة بالمصلحة العامة والناتجة عن التجزئة السياسية تشتت الموارد الاقتصادية الطبيعية منها والبشرية، فالموارد الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي الواحد تشتت بين اجزاء سياسية مختلفة حيث اصبح المال والطاقة في جهة مثلاً والموارد الزراعية في جهة اخرى واليد العاملة والاسواق الكامنة من جهة ثالثة والمعاونة وغيرها من جهة رابعة وهكذا. وما يزيد من صعوبة هذا الوضع هو الخلافات الحادة التي تعصف بالعلاقات العربية بالنسبة للقضايا المصيرية المشتركة الامر الذي يحد من إمكانية تنمية التبادل التجاري والتكامل اللازم بين الموارد المشتتة[٥]:

١. الغزو الخارجي والتسلط الاجنبي على الموارد العربية :

من المعروف ان الوطن العربي بشكل عام قد تعرض للغزو الخارجي والاحتلال والتسلط الاجنبي خلال مدة طويلة من تاريخه القديم والحديث ولكن ربما كانت اخطر مرحلة في هذا الجانب هي التغلغل الاستعماري خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. إن التجزئة السياسية التي اشرنا

اليها تعدد في جذورها الى هذه المدة الاستعمارية للوطن العربي.

أن الغرض من التوقف امام بعض الخصائص المهمة للواقع العربي الراهن هو معرفة مدى تأثير هذه الخصائص في العلاقة بين الطاقة والتنمية التي هي موضوع بحثنا. فمن المعروف ان الطاقة في شكل النفط والغاز تعتبر اهم الموارد الطبيعة التي تملكها غالبية الاقطار العربية بدرجات متفاوتة كما انه من المعروف ان هذه الاقطار تعتمد على هذان المصدرين لتوفير استهلاكها الداخلي من الطاقة والتصدير الى اسواق الدول الصناعية من اجل الحصول على العائدات المالية اللازمة للاستهلاك والتنمية.

وبدخول اليمن الى مرحلة الانتاج وتصدير النفط اصبح عدد الاقطار العربية المصدرة للطاقة ثلاثة عشر قطراً كما ان للسودان امكانات تصديرية جيدة في حالة تسوية قضية التمرد في الجنوب. إذا يمكننا القول بأن هنالك ثلاثة عشر قطراً عربياً مصدراً للطاقة وقطران يمتلكان القدرة على التصدير.

اما المغرب والاردن فيوجد لديهما بعض الانتاج النفطي القليل وهناك احتمالات علمية لامكانية اكشافات جديدة تحتاج الى متابعة وانفاق. هذا من حيث انتشار الوجود النفطي في الوطن العربي بصورة عامة. أما من حيث هذا الوجود فأنها مركزة في سبعة اقطار عربية اعضاء في منظمة الآوبك وهي :

السعودية- العراق- الكويت- ليبيا- الامارات العربية- الجزائر- قطر[٦].

أن هذه المجموعة من البلدان النامية تعد اكبر مصدر للطاقة في العالم ومن ثم الاكثر اعتماداً على السلعة الحيوية الاستراتيجية كما انها تمتلك اكثر من نصف احتياطات النفط و٢٠٪ من احتياطات الغاز الذي يركز معظمها في الجزائر وقطر.

أما المجموعة الثانية من الاقطار العربية المصدرة للطاقة فهي عمان

ومصر وسوريا وتونس والبحرين واليمن وهي تعد ثانوية من حيث اهميتها في انتاج وتصدير الطاقة، نجد انها مع ذلك اصبحت تعتمد على تصدير هذه السلعة اعتماداً متزايداً وهناك مجموعة ثالثة تتكون من المغرب والاردن ولبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتي لا تمتلك حتى الان مصادر للطاقة تكفي لحاجتها المحلية اللازمة للأستهلاك والتنمية ان هذه المجموعة فضلاً عن السودان في الوقت الحاضر تعتمد على استيراد الطاقة اما من الاقطار المصدرة للنفط او من خارج الوطن العربي.

من الواضح ان توزيع مصادر الطاقة واستهلاكها في الوطن العربي على الرغم من انتشاره بصورة عامة في خمسة عشر قطراً فهو يتفاوت من قطر الى اخر فمن حيث الاحتياطي المؤكد للنفط والغاز فانه يتراوح التفاوت بين خمسة معيارات ونحو ٢٠٠ مليار كما ان الاستهلاك يتباين ما بين نصف برميل و ٩٦ برميل للفرد في العام غير ان استهلاك الطاقة في الوطن العربي بشكل عام لا يزيد على ٢٥٪ من اجمالي الانتاج الحالي الامر الذي يوفر ٧٥٪ منه للتصدير(٧).

ولقد ازداد استهلاك الدول العربية من الطاقة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ بمعدل ٣,٣٪ سنوياً إذ بلغ ٦,٥ مليون برميل مكافئ نفط يومياً في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع ٥,٧ مليون برميل في عام ١٩٩٦.

ولم يحصل ارتفاع ملموس في معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٦/٢٠٠٠ اذا ازداد هذا المعدل من ٨,١ برميل مكافئ نفط في عام ١٩٩٦ الى ٨,٣ برميل في عام ٢٠٠٠.

وتعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على مصادر النفط والغاز الطبيعي احتياجاتها من الطاقة اذا يلبي هذان المصدران اكثر من ٩٦٪ من اجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية ولم يطرأ تغير على ــ استهلاك الطاقة خلال المدة ١٩٩٦/٢٠٠٠ من حيث ما زال النفط يلبي ٥٥,٦٪ من اجمالي

استهلاك الطاقة بينما يغطي الغاز الطبيعي ٤٠,٦٪ ولم يحصل تحسن في مساهمة كل من الطاقة الكهرمائية والفحم حيث تقل حصتها معاً عن ٤٪ من استهلاك الطاقة[٨].

ومن اهم مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يتسم بها الوطن العربي تدني استهلاك الفرد للطاقة بأستثناء بعض الاقطار التي تستعمل الطاقة لتكرير النفط او تسيل الغاز او صهر الالومنيوم للتصدير. فضلاً عن تحلية مياه الشرب واستهلاك وسائل النقل والقطاع المنزلي حيث توفر الطاقة لهذه الاغراض باسعار مدعومة ومنخفضة جداً.

اما في الوقت الحاضر ومع استمرار خصائص الوطن العربي المشار اليها فأن العلاقة بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي تعتمد على اسواق التصدير للنفط الخام والغاز الامر الذي يجعلها تتصرف للتقلبات الحادة التي تتحكم فيها عوامل العرض والطلب والموقف التفاوضي القوي للكتل الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمجموعة الاوربية. وفي مثل هذه الحال ر يمكن للاقطار العربية المصدرة للطاقة منفردة ان تحقق الفائدة المرجوة في توافر مصادر الطاقة لديها بكميات كبيرة حتى ولو عادت اسعار النفط الى الارتفاع السريع. فلا توافر الطاقة ولا المال وحدهما يمكن ان يحققا التقدم المطلوب في حال استمرار البلدان العربية في وضعها الراهن من التخلف والتجزئة وتشتت الموارد الاقتصادية والبشرية ومن اخر العوامل التي يمكن في استمرار الوضع في البلدان العربية على ما هو عليه من خصائص يأتي عنصر الاعتماد المتزايد على تصدير النفط الخام القابل للنضوب، صحيح ان المجموعة الاولى من البلدان العربية تمتلك اكثر من نصف احتياجات العالم من النفط ونحو الخمس من الغاز ولكن مع استمرار معدلات الاستهلاك الحالي للنفط في العالم من المتوقع الا يزيد عمر احتياطات النفط الموفره في جميع بلدان العالم على (٤٠) سنة وهي مدة قصيرة جداً لأعداد

البلدان العربية الى مرحلة ما بعد النفط وكذلك الحال بالنسبة الى تصدير بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة في العالم بشكل عام .

اما بخصوص استراتيجية الدول الصناعية المستوردة للطاقة فانها تهدف الى استنفاذ نفط الاوبك بأقل سعر ممكن وفي الوقت نفسه تطوير مصادر الطاقة التقليدية والجديدة لديها استعداداً لمرحلة ما بعد النفط(٩).

يمكن ان نستنتج من هذا الوضع غير الملائم لمتطلبات التنمية في الوطن العربي بأن دول وكالة الطاقة ستواصل سياستها الرامية الى سد العجز في ميزان الطاقة لديها عن طريق الاستيراد من البلدان العربية وبلدان المجموعة الاشتراكية وبقية الدول النامية. ويقدر هذا العجز في الوقت الحالي بحو (٢٥) مليون برميل يومياً نفطي عن طريق الاستيراد على النحو الاتي : (١٠٥) مليون برميل من البلدان العربية، (٦) ملايين برميل بقية البلدان النامية المصدرة للطاقة، (٤) ملايين برميل من البلدان الاشتراكية يأتي في مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق والصين(١٠).

ان الاضرار الناجمة عن الاستمرار في تصدير الطاقة من الاقطار العربية بكميات كبيرة واسعار قليلة تعد خطيرة بالنسبة الى مستقبل التنمية ليس في البلدان النفطية فحسب بل في كل الوطن العربي بسبب علاقة الطاقة بالتنمية في جميع الاقطار العربية من جهة وتأثير اقتصادات العديد من البلدان العربيى غير النفطية بمعدلات التنمية والعائدات النفطية في الاقطار المصدرة الرئيسة فكلما انخفضت العائدات النفطية في الاقطار كمصدرة انخفض الانسياب المالي الى الاقطار العربية غير النفطية على الرغم من انها تستفيد من انخفاض اسعار النفط بالنسبة الى استهلاكها المحلي ولكن نهاية الأمر تكون الخسارة على الجميع.

ولا شك في ان احتمال تعرض الوطن العربي لهذه المخاطر المصيرية يعد عالياً ويهدد مستقبله الاقتصادي واستقلاله السياسي وعلى الرغم مما يراه

البعض من تفاوت في نصيب الاقطار العربية المختلفة من هذه المخاطر ودرجة تأثيرها. الا انني اعتقد بأن الجميع سيتضرر من اثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مناطق توزيع مصادر الطاقة المائية في الوطن العربي :

ترتبط مصادر الطاقة المائية في الوطن العربي ارتباطاً وثيقاً بالظروف الطبيعية، فالعوامل الطبيعية التساقط، التضاريس، البيئة الجيولوجية، التربة والنبات الطبيعي هي المسؤولة عن التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة المائية الكامنه في حين تتظافر العوامل الاقتصادية مع العوامل الطبيعية في توضيح التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة، بل في معظم الحالات تعد العوامل الاقتصادية هي المسؤولة بالدرجة الاولى عن مدى استغلال مصادر الطاقة المائية في العالم.

وعلى الرغم من انعدام الاحصاءات الخاصة بمصادر الطاقة المائية الكامنه في الوطن العربي حيث لم تجر دراسات شاملة ودقيقة لتحديد الامكانات العربية في هذا المجال. الا اننا نستطيع القول استناداً في الظروف الجغرافية الطبيعية بأن الوطن العربي لا يملك سوى امكانات معتدلة لانتاج الطاقة الكهربائية وذلك نتيجة لسببين :

١. قلة التساقط في الوطن العربي إذ ان الجزء الاكبر من مساحة الوطن العربي تتمتع بمناخ جاف وشبه جاف اما المناطق التي تستلم كميات غزيرة من الامطار نسبياً فهي الاخرى اسعارها فصلية (مناخ البحر المتوسط) يستثنى ذلك الاجزاء الجنوبية من السودان.

٢. ارتفاع درجات الحرارة ولاسيما في فصل الصيف وانعدام الغطاء النباتي كما ان معظم مجاري الانهر الكبيرة في الوطن العربي (النيل، دجلة،

الفرات) تقع في مناطق سهلية قليلة الانحدار مما يقلل من صلاحية استغلالها لتوليد الطاقة الكهربائية.

تتوفر الطاقة المائية في الوطن العربي في المناطق ذات الظروف الطبيعية الملائمة وهي:

١. مجاري نهر النيل وروافده في السودان ومنطقة الشلالات.
٢. المنطقة الجبلية في العراق.
٣. لبنان.
٤. المناطق الجبلية من المغرب والجزائر.

استغلال الطاقة المائية في الوطن العربي :

توجد امكانات معتدلة لانتاج الطاقة الكهرمائية في الوطن العربي ولاسيما في المناطق ذات الظروف الطبيعية الملائمة مثل المغرب والجزائر وشمال العراق ولبنان ومجرى النيل في السودان الا ان ما استغلت من هذه الامكانات لا تتجاوز نسبة ضئيلة جداً ولعل ذلك يرجع[١١]:

١. توفر مصادر الطاقة الاخرى في معظم الاقطار العربية (النفط والغاز الطبيعي).
٢. الظروف الاقتصادية والفنية غير ملائمة في كثير من الاقطار العربية.

لقد ظهرت بوادر الاستفادة من الطاقة المائية في النصف الثاني من القرن الحالي في كل من العراق (سد دوكان) مصر (السد العالي، وخزان اسوان) لبنان (المحطات الكهرمائية وسد ام فوت على نهر ام الربيع) والسد الذي اقيم على وادي العبيد (رافد ام الربيع) الجزائر (سد غريب على نهر الشلف) وتونس (يفي

مطير على وادي النيل احد روافد نهر مجردة) وفيما يلي مقدار الطاقة المولدة من المياه عام ١٩٩٥/٨٥ في بعض الاقطار العربية[١٢].

القطر	الطاقة الكهرمانية المتولدة (مليار كيلو واط/ساعة)
مصر	٨,-
المغرب	٩٨٨
لبنان	٠,٩٠٠
الجزائر	٠,٥٠٠
تونس	٠,٠٥٣

المصدر :

Encyclopaedia Britannica INC 1990 Book of the Year. P. 349.

السبل للتغلب على المصاعب التي تعرقل الربط المثمر بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي :

انني اعتقد جازماً بأن بداية الطريق الصحيح في هذا الاتجاه هو العمل على المستوى القطري والعربي الشامل من اجل التغلب على الخصائص الاربع التي تهيمن على البلدان العربية في المرحلة الراهنة.

والتي تعرضنا لذكرها في مطلع هذا البحث فكي ترتبط الطاقة بالتنمية المتواصلة والشاملة في الوطن العربي لابد من مواجهة مظاهر واسباب التخلف الحقيقة مثل الامية والبطالة وانخفاض الانتاجية وتقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام مثل النفط والغاز مع زيادة الصادرات المصنعة وتخصيص المستوردات الغذائية والاستهلاكية المصنعة خارج الوطن العربي وما من شك في

ان مثل هذا التحول الاساسي في مسيرة التنمية يتطلب اولاً وقبل كل شئ العمل على الحد من موجة المخاطر الخارجية والغزو الاجنبي في قلب الوطن العربي وعلى اطرافه[١٣].

كل ذلك سوف يشكل القضايا المشتركة بين الاقطار العربية مهما تباينت احجامها وقدرها الطبيعية والبشرية وبغض النظر عن مواقفها واتجاهاتها الخارجية الحالية لذلك فأنني لا ارى مخرجاً من الوضع العربي الراهن الا عن طريق العاون والتكامل الاقتصادي المبني على تبادل المصالح بين الاقطار العربية في إطار من الاتفاق السياسي على وحدة المصير والامن والتنمية في الوطن العربي.

الاستثمارات في الدول العربية وآفاقها المستقبلية :

شهدت المدة من عام ١٩٩٥-٢٠٠٠ تنامي حجم الاستثمار في العديد من المشاريع في مجالات الصناعة النفطية المختلفة في الدول العربية وذلك لمواجهة التطورات السريعة التي تشهدها هذه الصناعة والوصول بها الى اعلى المستويات من حيث المواصفات البيئية والمتطلبات الاخرى وسعياً منها للاستفادة قدر الامكان من المصادر النفطية والغازية المتوفرة بالمنطقة لمقابلة احتياجات السوق المحلي والاسواق العالمية من كافة المنتجات النفطية.

ومن العوامل الرئيسة التي شجعت الدول العربية على المضي قدماً نحو المزيد من الاستثمارات في المشاريع النفطية والغازية هو الزيادة المتوقعة في الطلب المستقبلي على النفط في ضوء الوضع الحالي للطاقة الانتاجية الفائضة المتاحة من النفط في الدول المنتجة عموما[١٥].

ويقدر حجم الاستثمار المطلوبة على المستوى العالمي في مجال البحث

والتنقيب عن النفط وتطوير الحقول المنتجة لزيادة حجم الانتاج من النفط الخام لمقابلة الطلب العالمي المتزايد حتى عام (٢٠١٠) بنحو (٩٥٠) مليار دولار وتحتاج منطقة الخليج العربي الى نحو ٢٥٪ من اجمالي هذه الاستثمارات للوصول بمستوى الانتاج الى نحو ٤٤ مليون برميل مع حلول عام ٢٠١٠.

ان مثل هذه الاستثمارات سوف تفتح الباب امام الشركات الاجنبية للأستثمار في المشاريع المرتبطة بالغاز الطبيعي، كأنتاج الطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه وصناعة البتروكيمات وزيادة الطاقة التكريرية للمصافي القائمة ويتوقع ان يصل اجمالي التكاليف الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الى نحو (٢٠٠) مليون دولار خلال العشر سنوات القادمة.

وينطبق الحال على كل اقطار منطقة الخليج العربي المنتجة للنفط ومنها الكويت وقطر والبحرين وعمان ودولة الامارات العربية المتحدة.

كما تسعى بعض الدول العربية الاخرى بفتح مجال الاستثمار للشركات النفطية العالمية فعلى سبيل المثال يتوفر لدى العراق حقول مكتشفة في المنطقة الجنوبية تحتوى على (٤٠) مليار برميل من النفط وتسعى ليبيا برفع طاقتها الانتاجية خلال السنتين او الثلاث سنوات القادمة الى نحو مليوني برميل يومياً[١٦].

ان مثل هذه الاستثمارات وزيادة الطاقة الانتاجية له الاثر الكبير في زيادة اهمية الطاقة بأعتبارها مدوراً مهماً من الموارد الاقتصادية العربية مما سوف يسهل عملية الربط المتكامل بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي وصولاً الى الاهداف المتوافاة من عملية الربط في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الخلاصة

يمكن القول في نهاية البحث انه اذا ما توافرت الارادة السياسية في التكامل العربي الشامل او حتى على مستوى مجموعات من الاقطار العربية في المشرق والمغرب فان الطاقة يمكن ان توفر القاعدة الاولى والاساسية لبداية التكامل الاقتصادي مثلما وفرت الطاقة (الفحم والصلب) البداية في التعون الاوربي[١٤].

وفي هذا المجال هناك حاجة ماسة الى تنظيم مؤسسة عربية مشتركة في شؤون الطاقة بهدف الاستفادة من يوجد عند اقطارها الاعضاء من مصادر طاقة تقليدية وجديدة في دعم التنمية الشاملة المتكاملة فيما بينها وآستثمار العاندات المالية الناتجة من تصدير الطاقة لمصلحة مثل هذه التنمية الطويلة المدى مستفيدة من الزيادة التي لابد من ان تتحقق من ارتفاع اسعار النفط المصدر بفضل توحيد الموقف وزيادة التصنيع والاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية وهناك عامل اخر يساعد على رفع اسعار النفط العالمية وهو الاتفاق بين الاقطار العربية ذات الاحتياطي الكبير والقليل على تأجيل الانتاج من الحقول الصغيرة مرتفعة الكلفة وتموينها من زيادة العاندات الناتجة من تخفيض الانتاج.

ولابد من جعل الطاقة العربية المادية والبشرية توفر القاعدة الاساسية للتنمية العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي والتوازن السياسي المطلوب لحل مشاكل الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل القريب والبعيد.

المصادر :

١. د. عبد الستار العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في اقطار الخليج العربي (الحاضر والمستقبل)، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الاقتصادية، ١٩٨٥.

٢. النفط والتعاون العربي، الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٧.

٣. د. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨١.

٤. د.احمد مدحت اسلام، الطاقة ومصادرها المختلفة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٥. التقرير الاقتصادي الموحد، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ايلول، ٢٠٠١.

6. Mikhail Gorbachev, Perestroika: New thin King for our Country and the World (NewYork: Harper and Row 1987), p. 220.

7. Joan Robinson, Economic Heresies Some old Fashioned Questions in Economic Theory (NewYourk Basic Book 1989), p. 143.

٨. تحرير طاهر حمدي كنعان، هموم اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول، ٢٠٠١.

٩.د. حسين عبد الله، مستقبل النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني، ٢٠٠٠.

١٠.بدر غيلان، النفط والدولار، منشورات الثورة، ١٩٨٠.

١١.د. محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط، الطبعة الاولى، ١٩٨٠.

١٢.ـــــــــ، الاهمية النسبية للتركيب الاقليمي والنوعي لهيكل استهلاك الطاقة، مجلة النفط والتنمية، ١٩٧٨ .

١٣.يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات فرصه ومسؤولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

١٤.خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، مركز دراسات السياسة والستراتيجية بالاهرام، القاهرة، المركز، ١٩٩٠، ص٧٢ .

١٥.عبد الله سيد هنديه ومحمد نصر مهنا، تجربة التحديث والتنمية في الجزائر دراسة مقارنه، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠، ص٦٤ .

١٦. عبد القادر سيد احمد، النفط والتنمية، المثال الجزائري للنفط والتعاون العربي ، السنه ٩ ، العدد ٣، ١٩٩٠، ص٦٥.